جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

ديسمبر 2013

الناتج المحلي الإجمالي الربعي:
زيادة طفيفة في النمو في الربع الثالث

- بالقيمة الفعلية، نما الاقتصاد السعودي بنسبة 3 بالمائة في الربع الثلاث لعام 2013 مقارنة بالربع المماثل من عام 2012 ونما بنسبة 1,1 بالمائة مقارنة بالربع الثاني من العام الجاري.

- أدى ارتفاع إنتاج النفط إلى دفع قطاع النفط إلى أعلى مستوى نمو سنوي له منذ الربع الثاني من العام الماضي، في حين سجل القطاع غير النفطي أدنى مستوى نمو له على الإطلاق بسبب المقارنة مع مستويات سابقة مرتفعة وكذلك نتيجة للتغييرات التي حدثت في سوق العمل.

- نتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي على أساس سنوي في الربع الرابع نتيجة لتحسن مساهمة قطاع النفط والقطاع الحكومي.

أظهرت بيانات نشرتها مصلحة الإحصاءات العامة نمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي للربع الثالث من العام الجاري بنسبة 3 بالمائة على أساس سنوي مقارنة بـ 2,7 بالمائة للربع السابق، لكن هذا النمو جاء دون مستواه في الربع الثالث من العام الماضي والذي كان عند 5,7 بالمائة. وكان الانتعاش الذي حققه إنتاج النفط السعودي منذ نهاية النصف الثاني هو المحرك الرئيسي لهذا النمو، حيث تحولت مساهمة قطاع النفط إلى المنطقة الإيجابية لأول مرة منذ الربع الأخير من العام الماضي. كذلك، بقيت مساهمة القطاع غير النفطي قوية رغم تباطؤ النمو في عدد من القطاعات القيادية.

كما توقعنا في آخر تقرير لنا عن الناتج الإجمالي المحلي الربعي (أنظر التقرير بعنوان: *زيادة النمو رغم تراجع الناتج الإجمالي لقطاع النفط، سبتمبر 2013*)، جاءت مساهمة قطاع النفط في النمو الكلي للناتج الإجمالي المحلي في الربع الثالث إيجابية . وقد سجل قطاع النفط، الذي نما بنسبة 3 بالمائة على أساس سنوي، أعلى معدل نمو له منذ الربع الثاني من العام الماضي. (الشكل 2 والشكل 4). وقد تحقق هذا الأداء بفضل زيادة الإنتاج، حيث بلغ متوسط إنتاج المملكة خلال الربع الثالث 10,1 مليون برميل في اليوم مقارنة بمتوسط 9,8 مليون برميل في اليوم لنفس الفترة من العام الماضي، أي

شكل 1: مساهمة القطاع النفطي في النمو الكلي تحولت إلى إيجابية

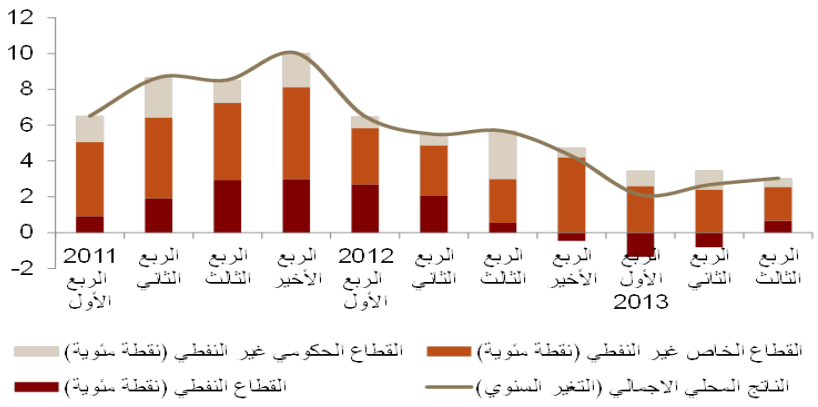

نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي
(نسبة مئوية)

	التغير الربعي	التغير السنوي
الربع الثالث- 2013	1,1	3,0
الربع الثاني - 2013	1,1-	2,7

مقارنة النمو الاقتصادي في المملكة بدول أخرى
(الربع الثالث– 2013؛ التغير السنوي)

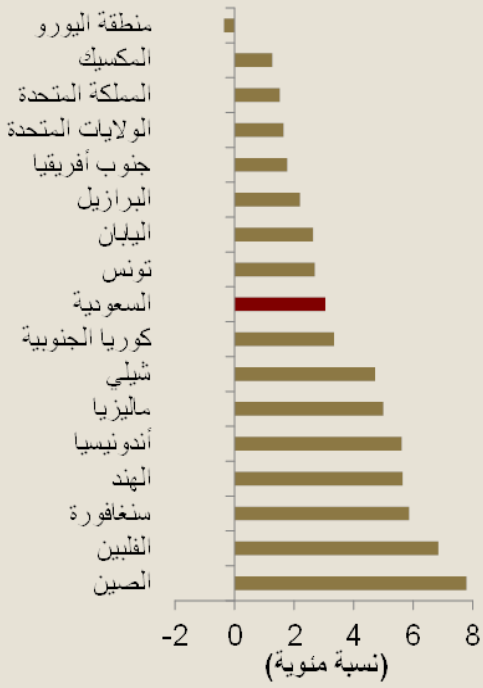

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
رئيس الدراسات والأبحاث
falturki@jadwa.com
الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

النمو الأساسي ارتفع في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق...

...مدعوماً بمساهمة إيجابية من قطاع النفط...

...لكن النمو الكلي بقي دون مستواه قبل عام.

سجل القطاع غير النفطي أدنى معدل نموله على أساس سنوي طيلة الفترة التي تتوفر فيها معلومات بهذا الخصوص....

...نتيجة للمقارنة بمستويات سابقة مرتفعة، والتطبيق الصارم لأنظمة سوق العمل الجديدة، وكذلك بسبب عوامل موسمية.

كما هو متوقع، حقق قطاع التشييد نمواً قوياً...

بنمو نسبته 3,7 بالمائة على أساس المقارنة السنوية. وتعود هذه الزيادة في إنتاج النفط في المقام الأول إلى بقاء معدلات كبيرة للاستهلاك المحلي خلال شهور الصيف وكذلك إلى سعي المملكة لتعويض النقص في الإنتاج العالمي. مستقبلاً، نتوقع استمرار النمو الإيجابي في قطاع النفط ولكن بوتيرة أبطأ خلال الربع الأخير، حيث سيتراجع الاستهلاك المحلي من الخام مع بقاء الطلب الخارجي قوياً.

إذا استبعدنا قطاع النفط، نجد أن الاقتصاد السعودي نما بنسبة 3,1 بالمائة على أساس سنوي مقارنة بـ 4,5 بالمائة للربع السابق و 6,7 بالمائة للفترة المقابلة من العام الماضي. في الواقع، يعتبر النمو الذي سجله القطاع غير النفطي هو الأبطأ طيلة الأحد عشر ربعاً التي تتوفر فيها معلومات بهذا الخصوص. وقد شمل التباطؤ معظم القطاعات، حيث سجل كلا القطاعين الخاص والحكومي أدنى معدلات نموهما الربعي طيلة الفترة التي تتوفر فيها معلومات بهذا الخصوص. وقد تباطأ نمو القطاع الخاص إلى 3,3 بالمائة على أساس سنوي مقارنة بـ 4,2 بالمائة في الربع الثاني ومقارنة بـ 4,3 بالمائة في نفس الربع من العام الماضي. ويعكس هذا التباطؤ عودة النمو إلى طبيعته بعد التقلص التدريجي لتأثير حزمة التحفيزات المالية في عام 2011 كما أنه ناتج عن التطبيق الصارم للأنظمة الجديدة في سوق العمل. أما القطاع الحكومي غير النفطي فقد نما بنسبة 2,4 بالمائة على أساس سنوي متراجعاً من 5,5 بالمائة للربع السابق. ويعود هذا التباطؤ الحاد في النمو بالدرجة الأولى إلى تأثير المقارنة بمستويات سابقة مرتفعة جداً، حيث نما القطاع الحكومي بنسبة كبيرة في الربع المماثل من العام الماضي والتي بلغت 14 بالمائة . و نبقى على رأينا بأن الطلب المتزايد على الخدمات الحكومية سيؤدي إلى الإبقاء على معدل نمو قوي للقطاع الحكومي خلال الأرباع القليلة القادمة .

باستثناء قطاع تكرير النفط، سجلت جميع القطاعات نمواً ايجابياً على أساس المقارنة السنوية خلال الربع الثالث، رغم أن معظم القطاعات نمت بوتيرة أبطأ مقارنة بمستوياتها قبل عام (الشكلين 2 و 5). حققت قطاعات التشييد والبناء والصناعة غير النفطية والنقل والاتصالات والمرافق (الكهرباء والغاز والمياه) أسرع معدلات النمو. تباطأ نمو **قطاع التشييد** مقارنة بالربع الثاني، ولكنه لا

شكل 2: مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

	التغير كنسبة مئوية (الربعي)				التغير كنسبة مئوية (السنوي)			
	2012	2013	الربع الثالث– 2013		2012	2013	الربع الثالث– 2013	
	ربع ثالث	ربع ثاني	التغير الربعي	المساهمة (ن م)	ربع ثالث	ربع ثاني	التغير السنوي	المساهمة (ن م)
قطاع النفط	-0.7	4.2	6.3	1.3	2.4	-3.7	3.0	0.7
القطاع غير النفطي	1.3	-2.6	-0.2	-0.1	6.7	4.5	3.1	2.4
القطاع الخاص	0.1	-6.4	-0.7	-0.4	4.3	4.2	3.3	1.9
القطاع الحكومي	4.5	9.9	1.5	0.3	14.0	5.5	2.4	0.5
حسب القطاعات								
الزراعة	-4.8	-4.7	-5.0	-0.2	0.7	1.1	0.9	0.0
التعدين والمحاجر	-1.3	4.2	5.9	1.1	2.5	-3.4	3.6	0.7
نصيب النفط الخام والغاز الطبيعي منه	-1.3	4.6	6.1	1.1	2.4	-3.6	3.7	0.7
الصناعة	0.2	-5.2	0.3	0.0	0.9	3.5	3.6	0.5
الكهرباء والغاز والمياه	14.9	56.1	14.5	0.4	8.6	3.4	3.1	0.1
التشييد والبناء	1.0	-3.6	0.2	0.0	4.9	6.5	5.7	0.4
تجارة الجملة والتجزئة	3.9	-17.2	0.4	0.1	7.1	6.2	2.7	0.3
النقل والاتصالات	-4.7	-5.8	-4.4	-0.4	6.8	2.9	3.2	0.3
القطاع المالي	-2.7	-5.1	-2.9	-0.4	3.4	2.0	1.8	0.2
الخدمات الشخصية	-0.7	-1.2	-0.3	0.0	4.4	2.3	2.8	0.1
الخدمات الحكومية	7.1	14.7	3.0	0.5	16.5	6.4	2.3	0.4
الناتج المحلي الاجمالي الفعلي	**0.8**	**-1.1**	**1.1**	...	**5.7**	**2.7**	**3.0**	...

...مستفيداً من الإنفاق الاستثماري الحكومي المتزايد...

يزال قوياً حيث نما بنسبة 5,7 بالمائة على أساس سنوي ويفوق هذا النمو مستواه في نفس الفترة من العام الماضي والذي كان عند 4,9 بالمائة. ويعود هذا التباطؤ في النمو مقارنة بالربع السابق إلى تضافر عاملين أولهما التغييرات التي طرأت مؤخراً على سوق العمل وحملة تصحيح أوضاع العمالة الأجنبية وثانيهما تباطؤ أعمال التشييد في شهور الصيف. ولكن، نتوقع أن يكون تأثير التغييرات في نظام سوق العمل مؤقتاً حيث أن القطاع سيتكيف مع القواعد الجديدة. مستقبلاً، ينتظر أن تتواصل استفادة هذا القطاع من النشاط الضخم في تشييد البنيات التحتية، وكذلك مشاريع المباني التجارية والسكنية.

...رغم أن التغييرات في أنظمة العمل حدت من مستوى الارتفاع.

جاء قطاع الصناعة غير النفطية كثاني أسرع قطاعات الاقتصاد نمواً...

جاء قطاع **الصناعة غير النفطية** كثاني أسرع القطاعات نمواً في الربع الثالث، حيث نما بنسبة 4,8 بالمائة على أساس سنوي. ورغم أن هذا النمو يبقى دون مستوى الربع السابق (5 بالمائة)، لكنه لا يزال يفوق بكثير نموه في نفس الفترة من العام الماضي (0,8 بالمائة). ويعود الفضل في هذا النمو لقوة الطلب المحلي على المنتجات المصنعة، خاصة تلك المستخدمة في التشييد كالاسمنت والحديد، وكذلك لازدهار الطلب الخارجي على منتجات البتروكيماويات والبلاستيك. وقد ارتفعت صادرات المملكة من البتروكيماويات والبلاستيك بنسبة 13,4 بالمائة على أساس سنوي في الربع الثالث.

...بفضل التحسن في الطلب المحلي و العالمي على المنتجات المصنعة.

معدلات النمو في قطاعي النقل وتجارة الجملة والتجزئة جاءت دون التوقعات.

تراجع النمو السنوي لكل من **قطاعي النقل وتجارة الجملة والتجزئة** بدرجة كبيرة مقارنة بمستوياتهما قبل عام، حيث نما الأول بنسبة 3,2 بالمائة على أساس سنوي في الربع الثالث مقارنة بـ 6,8 بالمائة في نفس الفترة من العام الماضي، في حين سجل الثاني أدنى معدل نمو له على الإطلاق عند 2,7 بالمائة. ونعتقد أن تباطؤ النمو عائد في كلتا الحالتين إلى التغييرات الأخيرة في سياسات سوق العمل. مستقبلاً، نتوقع أن يحافظ هذان القطاعان على نموهما الإيجابي وربما ينموان بمعدلات أعلى، حيث ينتظر أن يستفيد قطاع الجملة والتجزئة من ارتفاع دخل الفرد بينما يستفيد قطاع النقل من الأداء القوي لقطاعي الصناعة والتشييد.

على أساس ربعي، نما الاقتصاد بنسبة 1,1 بالمائة...

على أساس المقارنة الربعية، نما الاقتصاد بنسبة 1,1 بالمائة. وفي الحقيقة، يتسق هذا المعدل مع النمط الموسمي المعتاد؛ فالنمو الربعي في الربع الثالث من عام 2012 بلغت نسبته 0,8 بالمائة بينما بلغت نسبته في نفس الربع من عام 2011 نحو 0,6 بالمائة. وقاد النمو الربعي في هذا الربع قطاعي النفط (6,3 بالمائة) والمرافق (14,5 بالمائة). وفي نفس الوقت، سجل قطاعان هبوط كبيراً في النمو الربعي في الربع الثالث، ومرة أخرى كان السبب هو العوامل الموسمية، أولهما قطاع النقل والاتصالات الذي سجل نمواً سلبياً نسبته 4,4 بالمائة وثانيهما قطاع الخدمات المالية الذي انكمش بنسبة 2,9 بالمائة.

...بسبب زيادة إنتاج النفط والنمو الإيجابي في قطاع الخدمات الحكومية.

نتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي على أساس سنوي في الربع الرابع...

نتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي على أساس المقارنة السنوية في الربع الرابع. نتوقع أن يتراجع قليلاً التأثير السلبي للتغييرات في أنظمة سوق العمل على أنشطة القطاع الخاص في الربع الرابع. وفي

شكل 3: مساهمة مختلف القطاعات في نمو الناتج الإجمالي الفعلي

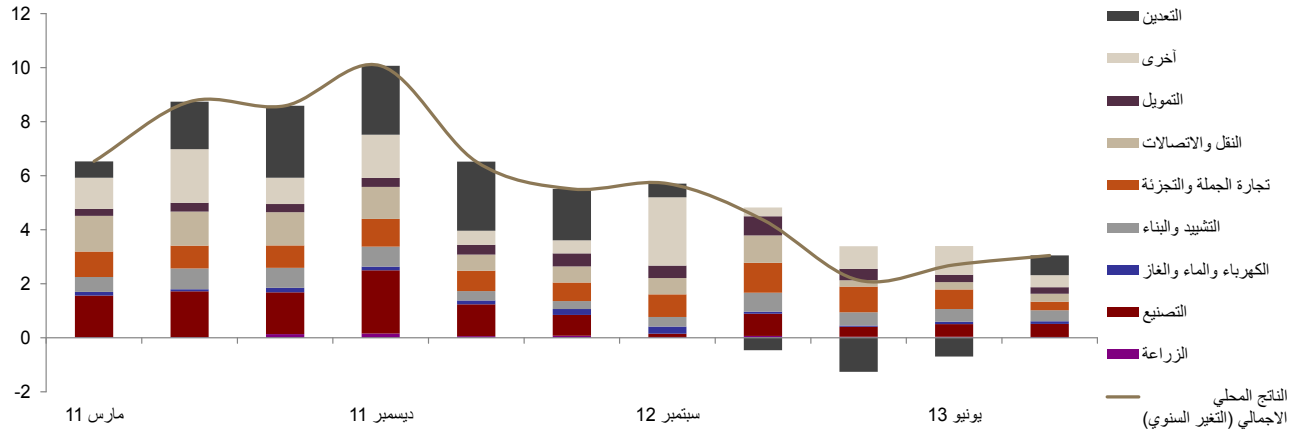

...نتيجة لبقاء حجم إنتاج النفط مرتفعاً.

كما أن مساهمة كلا القطاعين الحكومي والخاص في النمو الاقتصادي ستبقى إيجابية.

نفس الوقت، نرجح أن يؤدي الإنفاق الحكومي المتزايد واستقرار إنتاج النفط إلى تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي ككل. ونتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط السعودي 9,7 مليون برميل في اليوم في الربع الرابع، وهو ما يضمن بقاء نمو قطاع النفط فوق مستوى 3,5 بالمائة على أساس سنوي في الثلاث شهور الأخيرة من العام. إضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق الحكومي الضخم سيظل يدعم الاقتصاد غير النفطي. في نفس الوقت، بقي النمو السنوي للقروض المصرفية إيجابياً رغم التباطؤ الأخير (الشكل 6)، كما تشير استطلاعات الشركات إلى المزيد من التوسع في القطاع الخاص (الشكل 7). ومع قوة المعطيات الاقتصادية المحلية من جهة وتزايد عدم اليقين إزاء الاستقرار في المنطقة من جهة أخرى، نبقي على توقعاتنا بأن يكون نمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي عند 4 بالمائة للعام 2013 متراجعاً من 5,1 بالمائة التي سجلها العام الماضي.

الشكل 4: إنتاج النفط والناتج الإجمالي الفعلي للنفط

(على أساس سنوي)

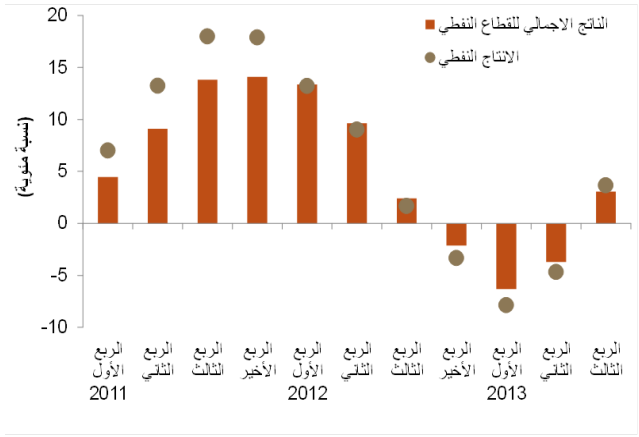

الشكل 5: النمو الربعي للناتج الإجمالي الفعلي حسب القطاعات

(على أساس سنوي)

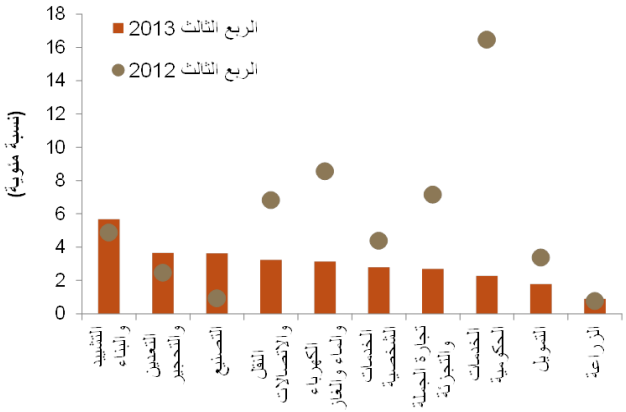

الشكل 6: القروض المصرفية إلى القطاع الخاص

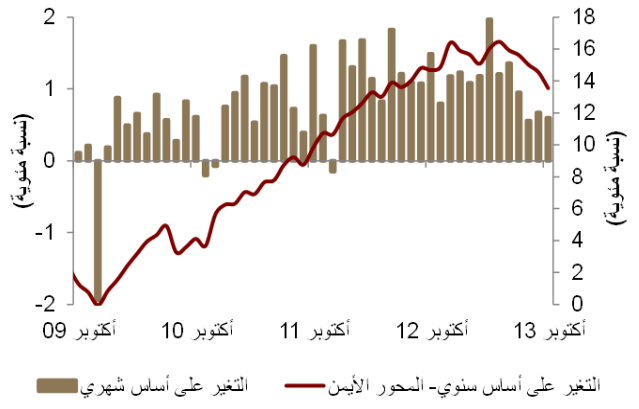

الشكل 7: مؤشر مديري المشتريات

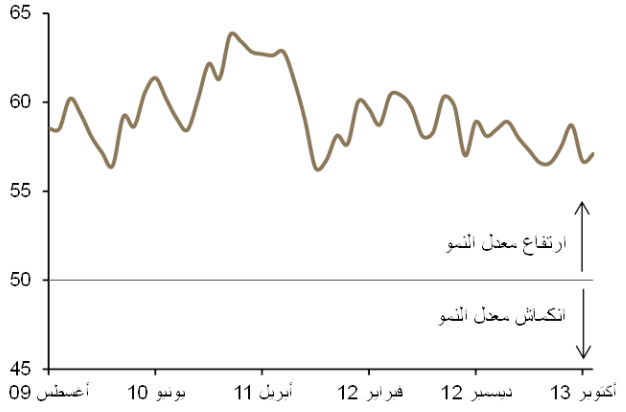

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.